او تقليص، حوالاتهم الى ذويهم في الاراضي المحتلة بمعدل الثلثين، مما يحرم هذه الاقتصادات من نسبة كبيرة من الدخل الذي تحيا به وتعيش عليه.

كما ان الحملة المحمومة التي يتعرّض لها ابناء الضفة والقطاع العاملون في منطقة الخليج قد تدفعهم الى شتات جديد لاحتمالات فقدانهم لوظائفهم وتجميد مدّخراتهم؛ وسيحرم هؤلاء من امكانية المساهمة في سدّ رمق عائلاتهم المقيمة في الاراضي المحتلة، حيث يشير بعض التقديرات الى ان سكان الاراضي المحتلة سيخسرون، جرّاء ذلك، حوالى عشرة ملايين دولار(١٠).

وسيدفع ذلك الكثير منهم الى العودة الى مسقط رأسهم في هذه المناطق، خاصة في ضوء حملة التحريض والاضطهاد التي اخذت تمارس ضدهم، بسبب سياسة المحاور العربية المعهودة، وهذا الامر سيؤدي الى انخفاض التحويلات المالية من الخارج، والذي ينعكس على ارتفاع عجز الميزان التجاري وميزان الخدمات في الاراضي المحتلة.

البطالة

ان عودة الفلسطينيين العاملين في الخارج سوف تمثل ضغطاً كبيراً على اقتصاد الاراضي المحتلة؛ حيث ان عودتهم ستشكّل زيادة في نسبة العاطلين عن العمل في هذه البلاد، والذي يعني زيادة المنافسة على الوظائف الشاغرة المحدودة جداً في الاراضي المحتلة، الامر الذي سوف يعني ـ حسب «قانون العرض والطلب» ـ انخفاض اجور العاملين، وبالتالي تدنّي المستوى المعيشي لعدد من الاسر يساوي عدد هؤلاء العاملين.

ويتوقع عودة ٤٠ الف مواطن من الذين يحملون «بطاقة هوية» الى الاراضي المحتلة. وهؤلاء سوف يعودون دون مدّخراتهم. وبما ان البطالة في الاراضي المحتلة وصلت الى اكثر من ٣٠ بالمئة، فان فرص ايجاد وظائف للقادمين تكاد تكون شبه معدومة، وهذا الأمر سيؤدي الى اضافة افواج جديدة الى جيش العاطلين عن العمل في المناطق المحتلة؛ هذه البطالة التي تزداد حدّتها يوماً بعد يوم، باستغناء قطاعات عديدة من الاقتصاد الاسرائيلي عن خدماتهم للظروف السياسية السائدة في الضفة والقطاع، والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى توفير فرص عمل للمهاجرين اليهود السوفيات الذين يصل منهم، شهرياً، الى اسرائيل آلاف عدّة. ولا بدّ من الاشارة الى انه في حالة رجوع ثلث القوة العاملة في الكويت الى الاراضي المحتلة، ولم يجدوا مصدر رزق في حينها، سيزداد عدد الذين يعيشون في مستوى دخل متدنٍ بحوالى مئة الف.

قيمة الدينار الاردني

ان بقاء الدينار الاردني عملة رسمية في الاراضي المحتلة، الى جانب العملة الاسرائيلية، يعني ان اقتصاد المناطق المحتلة يتأثّر، بصورة مباشرة، بوضع الدينار الاردني المرتبط بالوضع الاقتصادي في الاردن. ولا شك في ان ضعضعة الاقتصاد الاردني، بسبب الازمة، ولانقطاع المساعدات التي كانت تدفعها الكويت للاردن، وتجميد دول الخليج الاخرى مساعدتها الى الاردن، وانخفاض قيمة الدينار الكويتي الذي قد يؤثر في قيمة الاحتياطي في الاردن، وتضرر التجارة الخارجية للاردن نتيجة الحصار الاقتصادي للعراق، فان المستقبل الاقتصادي للاردن، وبفعل ارتباطاته القومية باقتصاديات العراق، اصبح غامضاً ومجهولاً. وقد بيّن ذلك الامير حسن، في احد تصريحاته الصحفية عن الوضع الاقتصادي المتدهور في الاردن، حين اعلن محذّراً من ان الاردن موشك على فقدان ٥٠ بالمئة